

Distr.
GENERAL

S/1995/184
7 March 1995

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن
من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيطكم علما بموقف الكويت من آخر التطورات والمستجدات بشأن الالتزامات العراقية المتبقية من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان العراق على دولة الكويت وذلك منذ آخر مراجعة قام بها مجلسكم الموقر لنظام العقوبات، التي تمت يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وحتى إعداد هذه الرسالة.

أولا - موضوع الأسرى والمرتهنين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة

إن هذه القضية هي من القضايا التي تعلق عليها الكويت أولوية خاصة نظرا لطابعها الإنساني الصرف، ولمساسها بمشاعر الشعب الكويتي كله ومشاعر شعوب الدول التي لها أسرى أو مرتهنين في العراق. إذ أن العراق، ورغم إعلانه عن التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بهذا الخصوص، ورغم مشاركته مؤخرا في اجتماعات اللجنة الثلاثية حول الأسرى والمرتهنين، واللجنة الفنية المتفرعة عنها، إلا أن أيًا من تلك الاجتماعات التي كان آخرها اجتماع اللجنة الفنية يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ لم يؤد إلى أية نتيجة مرضية، بل أثبت العراق خلال تلك الاجتماعات عدم جديته في هذا المجال. ونستطيع بكل اطمئنان أن نقول إن الادعاء العراقي بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومشاركة العراق في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها، فشل حتى الآن في الوصول إلى أي نتيجة حاسمة بشأن هذه القضية الإنسانية بالغة الأهمية، ويمكن أن نوعز ذلك الفشل للأسباب التالية:

١ - إن مشاركة العراق في مثل هذه الاجتماعات وبعد مقاطعة قاربت الثلاث سنوات ما كانت إلا لخلق انطباع بالتعاون الشكلي خصوصا بعد الأهمية التي أولاها ولا يزال مجلسكم الموقر يوليها لهذه القضية الإنسانية وإلحاحه على العراق أن يتعاون لإنهاء هذا الالتزام الإنساني بما يرضي مجلس الأمن.

٢ - إن الردود التي قدمها العراق حتى الآن على ملفات الأسرى والمرتهنين لا تهدف في حقيقة الأمر سوى إلى التهرب من مسؤوليته حيال أولئك الأبرياء وليست جهدا مخلصا غايته الكشف عن حقيقة مصيرهم والبحث الجدي حسب الأصول المتعارف عليها عن يدهم بأنه فقد في العراق.

9506358

٣ - إن الاستراتيجية العراقية من المشاركة الشكلية في اجتماعات اللجنة الفنية تعتمد على إضاعة الوقت والدخول في جدل حول التسميات والوضع القانوني للأسرى والادعاء بنقص الوثائق وعدم كفاية المعلومات وذلك بهدف تجاوز ما يعتبره العراق المرحلة الحرجة التي تمر بها قضية العقوبات خلال الفترة القادمة والتي يعتبرها كافية لاستصدار قرار بتخفيف العقوبات دون أن يؤثر عليها أو يؤخرها موضوع الأسرى والمرتهنين.

نتيجة لكل ما تقدم، فإن الكويت تناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن الاستمرار في مواقفها المبدئية الحازمة ومساعدتها الجادة في إلزام العراق بالإفراج العاجل عن كافة الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى والانتباه إلى الأسلوب الذي تتعامل به الحكومة العراقية مع هذه القضية، والتي تريد منه خداع أعضاء مجلس الأمن، والتهرب من مواجهة مسؤولياته القانونية تجاه هذا الالتزام الواضح من الالتزامات المتبقية عليه.

ثانياً - موضوع إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء العدوان العراقي
إن تعاون العراق المحدود في مسألة إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء غزوه واحتلاله للكويت يجب أن لا يحول أنظارنا عن حقيقة أن هناك العديد من القوائم التي قدمتها الكويت لم يتم استرجاعها بعد. [المرجع: رسالتان موجهتان إلى الأمين العام تحملان على التوالي تاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1126) و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/39)]. ومن أهم ما تتضمنه تلك القوائم ما يقارب ٢٠٠ مدرعة عسكرية لا زالت بحوزة العراق وقد استخدمها النظام العراقي في تحركاته العسكرية الأخيرة بالقرب من الحدود مع الكويت. كما أن العراق لا يزال يرفض إعادة منظومة الصواريخ "هوك" التي لا تزال بحوزته، كما أن الكويت تعلق أهمية قصوى على ضرورة قيام العراق بإعادة جميع الوثائق الرسمية التي نهبتها القوات العراقية من الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية، حيث أن هذه الوثائق لا يمكن تعويضها بثمن أو اعتبارها من ضمن الممتلكات المحالة إلى لجنة التعويضات. هذا بالإضافة إلى أن السلطات العراقية لا تزال تصر على عدم مسؤوليتها عن إعادة الممتلكات المسروقة من القطاع الخاص وهي مسروقات تتجاوز قيمتها مئات الملايين من الدولارات التي تم ترحيلها إلى العراق بموجب كشوفات جرد صادرة عن وزارات عراقية وبتوقيع وأختام أجهزة متخصصة حكومية جاءت إلى الكويت للإشراف على عمليات السرقة والنقل، ولدينا بعض الأصول والصور عن تلك المستندات التي تركها النظام العراقي عقب طرده.

علاوة على ذلك فإن العراق لم ينفذ بعد التزاماته بشأن صندوق التعويضات والكف عن سياسة الإرهاب وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢.

إن الكويت في الوقت الذي تعلق فيه أهمية خاصة على ضرورة تنفيذ العراق لبنود القرار ٦٨٧، لتود التأكيد على أمرين هاميين:

١ - أهمية وضرورة أن يتخذ العراق جميع الخطوات الضرورية في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ليثبت العراق نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة وبما يؤدي الى إرساء دعائم الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

٢ - إن ما تم تنفيذه حتى الآن من التزامات ما كان ليتحقق لولا الإرادة الصلبة ووحدة الموقف والهدف بين جميع أعضاء مجلس الأمن، وهذا ما نأمل استمراره ليتم تنفيذ بقية الالتزامات المترتبة على العراق.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم
